



دور مجلس النواب واللجان النيابية في زيادة فرص العمل للشباب اللبناني

إعداد السيد هشام أبو جودة





الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب



شعوب متمكنة
أمم صامدة.

دور مجلس النواب واللجان النيابية في زيادة فرص العمل للشباب اللبناني دراسة وتوصيات

حزيران-يونيو 2013

مشروع التعاون بين مجلس النواب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إعداد السيد هشام أبو جودة

خبير في قضايا العمل

شكر وتقدير

قام هشام أبو جوده بإعداد هذه الدراسة وعاونته فيها ميشلين طاوليان، كما ساعد سمير حتي في جمع المعلومات والاتصال بالشركاء المعنيين. يشكر فريق العمل كل من ساهم في تقديم المعلومات وخصّ جزءاً من وقته لمناقشة المعطيات وبالأخص الأشخاص الذين دُكرت أَسْمَاؤُهُم في الدراسة. كما نتوجه بالشكر والتقدير لأعضاء منتدى الشباب على صراحتهم ووعيهم حول الموضوع ومعالجتهم له بعيداً عن اختلافاتهم السياسية. ونقدر كذلك الأمر، الدعم والتعاون اللذين قام بهما أعضاء مشروع الدعم التقني لمجلس النواب وبالتحديد السيدة فاطمة فخر الدين والسيدة ديانا فارتانيان.

حقوق الطبع © 2013

جميع حقوق الطبع محفوظة. ولا يجوز استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام إسترجاع أو نقله بأي شكل أو بأية وسيلة، إلكترونية كانت أو آلية، أو بالنسخ الصوتي أو بالتسجيل، أو بأية وسيلة أخرى، بدون الحصول على إذن مسبق من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إنّ التحليلات والتوصيات بشأن السياسات الواردة في هذا التقرير، لا تعبر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديم الدعم التقني لمجلس النواب.

1. مدخل إلى الدراسة

تكمن الغاية من هذه الدراسة في معرفة دور مجلس النواب واللجان النيابية في زيادة فرص عمل للشباب اللبناني والخروج بتوصيات محددة لما يمكن القيام به. ولهذا، فقد كُلف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالتشاور مع لجنة الشباب والرياضة، الخبير هشام أبو جودة بالقيام بهذه الدراسة.

أما الهدف الإضافي من هذه الدراسة ونتائجها فهو مساعدة أعضاء المجلس النيابي على فهم مشكلة البطالة لدى الشباب فهماً أكثر عمقاً وإيجاد الدافع لديهم لإقرار السياسات وإصدار القوانين ومراقبة الحكومة وتمويل الموازنة بما يخدم الشباب اللبناني ومن خلالهم الوطن والمجتمع.

تشير منظمة العمل الدولية إلى أن عدد الشباب الذين يبحثون عن وظيفة يبلغ 75 مليون، أما البنك الدولي فيقدر عدد الشباب غير الناشطين اقتصادياً بـ 262 مليون شاب. تختلف أسباب هذه المشكلة من دولة إلى أخرى، كما أن المعالجات ليست نفسها وما يصح في دولة يمكن ألا يصح في دولة أخرى لاختلاف التركيبة الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول. وفي هذا الإطار، من الملاحظ أن النمو الاقتصادي وملاءمة مخرجات التعليم مع سوق العمل هما من الأسباب المشتركة لدى معظم دول العالم، وأن معظم حكومات هذه الدول تقارب مشكلة عمل الشباب من خلال ردم الهوة بين مخرجات التعليم وقطاعات التشغيل ومن خلال وضع سياسات اقتصادية تنموية تؤدي إلى عمليات التشغيل الكلي.

أطلقت الأمم المتحدة ومن خلال مجموعة عمل الأمم المتحدة الخاصة بالشباب في براغا في البرتغال إعلاناً عالمياً للشباب من خلال وثيقة تعرف بالاسم نفسه، وقد أتبعته بعددٍ من النشاطات العالمية ونشاطات في مختلف دول العالم.

إن مشكلة الشباب متعددة الأوجه في لبنان، وهي لا تختلف عن مثيلاتها في دول العالم، والجهود التي بُذلت قد أدت إلى نتائج ملحوظة من خلال وضع السياسة الشبابية وإقرارها في لبنان وإطلاق منتدى للشباب. يلخص المعنيون ما جرى على الشكل التالي: بدأ العمل على السياسة الشبابية في لبنان منذ العام 2000 في إطار «مسار السياسات الشبابية»، وذلك من قِبَل مجموعة من الجمعيات الشبابية في المجتمع المدني ومجموعة عمل الأمم المتحدة الخاصة بالشباب ووزارة الشباب والرياضة المستحدثة يوم ذاك. وقد اتّسمت منهجية العمل بتحديد حاجات الشباب، وتصنيفها في قطاعات، وتشكيل مجموعات عمل في كل قطاع ووضع توصيات لسياسات شبابية ورفعها إلى وزارة الشباب والرياضة والضغط على صانعي القرار لإقرارها. لقد أثمر هذا العمل التراكمي والجماعي المُمنهج فأفضى إلى صدور وثيقة سياسة شبابية علمية وموثوقة، كما وإلى إنشاء «منتدى الشباب حول السياسات الشبابية». هذا وقد لاقت الوثيقة إجماعاً كبيراً عند الشباب اللبناني، وذلك عن طريق اختبارها في خلال 15 لقاءً شبابياً في مختلف المناطق اللبنانية وفي الوقت عينه، لاقت الوثيقة إجماعاً كبيراً في مختلف الوزارات التي تُعنى بالشباب. ونتيجةً للجهود المتراكمة من قِبَل منتدى الشباب حول السياسات الشبابية ومجموعة عمل الأمم المتحدة الخاصة بالشباب ووزارة الشباب والرياضة، فضلاً عن دعم مكتب رئيس مجلس الوزراء، فقد تم إقرار وثيقة السياسة الشبابية في مجلس الوزراء في 3 نيسان 2012 - أبريل، كروية للدولة حول التنمية الشبابية الوطنية وكخطة عمل لوزارة الشباب والرياضة (السياسة الشبابية في لبنان ص: 4).

الفهرس

القسم	الصفحة
1. مدخل إلى الدراسة	5
2. منهجية العمل	6
3. التوصيف والتحليل والمعالجة	8
3.1 المبادئ العامة	8
3.2 السياسات العامة	8
3.3 الحمائيات الاجتماعية	9
3.4 النظام التربوي وسوق العمل	9
3.5 المهن التقنية والفنية	10
3.6 فرص العمل والقطاعات الاقتصادية	10
3.7 فرص العمل والقطاعات المهنية الحرة	11
3.8 المعلومات والأبحاث	12
3.9 سياسة الاستخدام والتوظيف	13
3.10 قانون العمل	13
3.11 البيئة وسوق العمل	13
4. دور مجلس النواب	14
4.1 توصية خاصة بإنشاء مكتب فني متخصص	14
4.2 في التشريع	14
4.3 في المراقبة	16
4.4 في التمويل (الموازنة العامة)	16
5. خلاصة	17
6. المراجع	18
7. الملاحق	19

بسبب الأوضاع السياسية تعدّر لقاء رؤساء اللجان النيابية ورؤساء الكتل والأحزاب.

3. تم تحليل ومراجعة كافة المعلومات التي تم جمعها من المرحلة الأولى والثانية، واستُخلص منها ما يساعد على إيضاح دور مجلس النواب وما يساعده على القيام بواجبه في خصوص فرص عمل الشباب. تم ارسال مسودة الدراسة إلى الفرقاء المعنيين كافةً وطُلب منهم إبداء ملاحظاتهم، كما تمت دعوتهم للمشاركة في ثلاثة اجتماعات عمل لمناقشة الدراسة وذلك في 17 و 18 تموز - يونيو 2013 في مبنى مجلس النواب اللبناني، شارك فيها أغلب الفرقاء (أنظر الملحق رقم 1 و 2 و 3)، وقد جاءت مداخلاتهم وملاحظاتهم متوافقة مع السياق العام للدراسة ومع التوصيات الصادرة عنها وتم الأخذ بهذه الملاحظات ودراساتها.

ملاحظة: إن المعلومات والتحليل والتوصيات المذكورة في هذا التقرير ليست بالضرورة تعبيراً قد صدر عن أي شخص ممن ذكرت أسماؤهم أو ممن أجريت معهم مقابلة بشكل رسمي أو غير رسمي.

2. منهجية العمل

انطلاقاً من مقاربة العمل التي قدمت إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدأ العمل باجتماع مع إدارة مشروع الدعم التقني لمجلس النواب، وتبعه اجتماع مع السيد كمال شيا المسؤول في منتدى الشباب. من ثم تم تقسيم العمل إلى ثلاث مراحل:

1. مراجعة القوانين والاتفاقيات الدولية والإعلانات الدولية والقوانين اللبنانية ذات الصلة بالموضوع، وذلك من أجل جمع المعطيات الكافية عنه. (مراجعة جدول المراجع)

2. مشاوره الفرقاء المعنيين بالموضوع بهدف الاطلاع على رأيهم والتباحث معهم بكيفية معالجة المعضلة ومعرفة اقتراحاتهم. ولهذا فقد تم التواصل بشكل رسمي وغير رسمي مع عدد كبير منهم والاجتماع معهم. أما الذين تمت مقابلتهم بشكل رسمي فهم:

• **الوزراء:** فادي عبود (السياحة)، حسين الحج حسن (الزراعة)، حسان دياب (التربية)

• **النواب:** غسان مخيبر، سيمون أبي رميا، عاطف مجدلاي

• **المدرء العامون:** داني جدعون (الصناعة)، برج هاتجيان (البيئة)، عبدالله رزوق (العمل)، أحمد جمال (التعليم العالي)، جان أبي فاضل (المؤسسة الوطنية للاستخدام)

• **السادة والسيدات:** هلن سماحة نويهض (نقابة الممرضين والممرضات في لبنان)، نبيل حاتم (جمعية تجار بيروت)، روجيه ملكي (مستشار وزير الاقتصاد والتجارة)، داني عبود (جمعية الصناعيين اللبنانيين)، وليد نصر وناصر حطيط (هيئة إدارة قطاع البترول)، مازن الخطيب (مستشار وزير التربية)، ابراهيم ترشيحي (تجمّع المزارعين في البقاع)، حنا الغريب (هيئة التنسيق النقابية)، إيلي بصيبص (نقابة المهندسين في بيروت)، بيار الأشقر (جمعية الفنادق)، خالد نزهة (جمعية المطاعم والملاهي)، الأب طوني خضرا (لابورا)، دال حتي (جمعية قدرات)، وجيه مسعد وناصر كسبار (نقابة المحامين في بيروت)، هاني أبو جودة (مجلس إدارة الضمان الاجتماعي)، روجيه نسناس (المجلس الاقتصادي والاجتماعي)، روجيه خياط، رتيب صليبا.

كما تمت دعوة المؤسسات التربوية إلى ندوة حوارية حول النظام التربوي ومخرجات التعليم وعلاقتها بسوق العمل وفرص العمل للشباب، شارك فيها رئيس لجنة الشباب والرياضة النيابية الأستاذ سيمون أبي رميا ورئيس لجنة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية النيابية د. عاطف مجدلاي ود. جوزيف جبرا (الجامعة اللبنانية الأميركية) والأستاذ عمر حوري (الجامعة العربية) والسيد رامي عطالله (مؤسسة العرفان التوحيدية) والسيد غسان أبي زيد (الجامعة اليسوعية) والسيدة أمية صقر (جامعة البلمند) والسيد خليل عبود (جامعة روح القدس - الكسليك) والسيدة ليال نعمه مطر (جامعة سيدة اللويزة). وفي خلال هذه الورشة، تمت مناقشة النظام التربوي ومخرجاته والمشاكل التي يواجهها الشباب في الحصول على الوظيفة المعروضة. (عقدت الندوة في المجلس النيابي في قاعة لجنة الشباب والرياضة نهار الثلاثاء الواقع في 4 حزيران - يونيو 2013).

كما عقد نهار الأربعاء 12 حزيران - يونيو اجتماع مع منتدى الشباب تم في سياقه عرض مشكلة سوق العمل من مختلف جوانبها ومناقشتها مع مسودة التوصيات التي تتضمنها هذه الدراسة.

3. التوظيف والتحليل والمعالجة

لقد عرّفت السياسة الشبابية في لبنان فئة الشباب بالذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة، كما حددت نسبتهم بـ 28% من مجموع السكان. يجب الأخذ بعين الاعتبار أن الفئة العمرية من الشباب التي تقع بين سن الـ15 والـ17 سنة ما زالت مشمولة بالاتفاقيات الدولية والقوانين المتعلقة بعمل الأطفال وخاصة تلك المتعلقة بأسوأ أشكال عمل الأطفال ويجب مراعاة هذه الخصوصية عند معالجة موضوعي العمل والبطالة.

تبلغ نسبة العاطلين عن العمل في فئة الشباب 34% وهم بالتالي يشكلون 66% من مجموع العاطلين عن العمل في لبنان. وتبلغ نسبة المهاجرين الشباب 44% من إجمالي عدد المهاجرين الذكور (دراسة البنك الدولي 2012، السياسة الشبابية في لبنان). تلخص هذه المؤشرات المشكلة التي يواجهها الشباب اللبناني في العثور على فرص العمل اللائقة.

لتحليل الوضع الراهن، قامت الدراسة بتقسيم الخلل القائم إلى مواضيع مختلفة، تمت معالجة كل واحد منها على حدة، وذلك، تسهيلاً لفهم معضلة الشباب وفرص العمل، مع العلم أن هذه المواضيع مترابطة في ما بينها وبنسب متفاوتة.

3.1 المبادئ العامة

إن ضعف ثقافة العمل والإنتاج لدى الشباب والسعي إلى عمليات الكسب السريع يؤديان إلى زيادة معدلات البطالة والهجرة. وقد تبين أيضاً أن ضعف الشعور بالمواطنة وزيادة الشعور الطائفي يساعدان على تدني الإنتاجية.

هذا وقد أصبح اللبناني عامّةً والشباب خاصّةً أسير شهادته، وهو ليس على استعداد للتخلي عنها وتطويع نفسه مع ما يتناسب مع الأعمال المتوفرة.

أما عدم مهنية أصحاب العمل وافتقارهم إلى المهنية وعدم منح فرصة الترقى في العمل، فكلها عوامل تساهم في خروج عددٍ كبيرٍ من اليد العاملة التقنية المتخصصة وهجرتها بغية تحسين أوضاعها المعيشية.

إنّ قِدَم هيكلية القطاع العام وضعف ثقافة العمل فيه واعتباره ملجأً أخيراً للراغبين بالعمل، مضافاً إليها سياسة عدم التوظيف الرسمي واللجوء إلى التعاقد مع إخضاع هذا الأخير للزبائنية، كل ذلك يشكل عائقاً أمام وصول الكفاءات الشبابية إلى الوظائف العامة.

تستوجب معالجة المواضيع المذكورة أعلاه تغييراً ثقافياً عاماً، يمكن البدء به من التربية المدنية في المدرسة ومن خلال إقرار برنامج للخدمة المدنية وإعادة العمل بقانون خدمة العلم.

3.2 السياسات العامة

أدى غياب سياسة التنمية الاقتصادية المحفزة للقطاعات الاقتصادية الانتاجية، إلى جانب انعدام سياسة استخدام وتنظيم لسوق العمل وإدارة للموارد البشرية، إلى ضياع في السياسات التربوية. في المقابل، سيؤدي إيجاد هذه السياسات الثلاثة وتربطها حكماً إلى زيادة في خلق فرص العمل وتعظيم الريادة بالأعمال وتنظيم سياسة الاستخدام وملاءمة التعليم مع سوق العمل.

3.3 الحماية الاجتماعية

أشارت دراسة البنك الدولي لسنة 2012 إلى أن لبنان بحاجة إلى 23000 فرصة عمل سنوياً على مدى السنوات العشرة المقبلة. يمكن للقطاعات الاقتصادية أن توفر عدد فرص أكثر من هذا الرقم في حال تم تأمين المناخ الاستثماري المناسب، وفي حال تم وضع خطة تنمية اقتصادية متكاملة للبنان؛ مع العلم أن هذه القطاعات نفسها قد أمنت آلاف فرص العمل الجديدة في العامين المنصرمين إما من خلال استثمارات جديدة أو من خلال زيادة النمو في أعمالها.

إن ضعف الشعور بالأمان الاجتماعي بسبب ضعف التعليم الرسمي وغياب الطبابة المجانية وعدم وجود ضمان للشيخوخة وتخلف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يؤدي إلى شعور بعدم كفاية الرواتب واعتبارها متدنية، وهذا عامل أساسي في دفع الشباب إلى التوجّه نحو تحصيل شهادات تتيح لهم الهجرة والعمل في الخارج.

وتتم معالجة هذه المشكلة من خلال دعم التعليم الرسمي ورفع مستواه وتأمين البطاقة الاستشفائية للبنانيين جميعهم وإنشاء صندوق ضمان الشيخوخة وتطوير أنظمة الضمان الاجتماعي.

إن إنشاء صندوقٍ لضمان الشيخوخة ونهاية الخدمة والتقاعد يشمل جميع اللبنانيين وكافة المنتجين (موظفي القطاع العام والقطاع الخاص وأصحاب العمل وأصحاب المهن الحرة إلخ). بما يتناسب مع إنتاجيتهم، فيخلق شعوراً بالأمان الاجتماعي ويدفع على زيادة التقاعد في بعض المهن مما يخلق فرص عمل للقادمين الجدد إلى سوق العمل، كما يشجع الشباب على اتخاذ خيارات أكثر إنتاجية عند اختيارهم مهنتهم واختصاصاتهم.

يفتقر لبنان إلى إدارة للبطالة تكون مسؤولة عن مراقبتها ومعالجة نتائجها والتخفيف منها. فصناديق البطالة، بالإضافة إلى دورها في تخفيف الأعباء المالية عن الذين يقعون تحتها، تؤدي دوراً ناظماً لها، خاصة إذا كانت هذه الصناديق ممولة من عمليات التضامن الاجتماعي، أي أن تكون مسؤولة مجتمعية (كتحميل الموازنة العامة مهمة التمويل)، من دون تحميل سوق العمل وحيداً تكاليف هذا الصندوق. من شأن هكذا صندوق أن يؤدي دوراً ناظماً للبطالة ويضفي عملياً إلى الدفع بالحكومة لاتباع سياسات اقتصادية وتنموية ينتج عنها خفضٌ لمعدلات البطالة.

3.4 النظام التربوي وسوق العمل

يعاني سوق العمل اللبناني من مشكلتين أساسيتين. الأولى، هي غياب أو قلّة اليد العاملة التقنية الوسطى المتخصصة في مهن حرة غير منظمة (سمكري، بلاط، حداد، كهربائي، مخرطي، ميكانيكي، نجار بطون، ميكانيكي صناعي، إلخ). والتي تستوجب مهارات فنية، وهذا الغياب ملاحظ على مستويات المهن كافةً (عمال ماهرون، مساعد فني، فني، إلخ). والثانية، هي الفائض الكبير في أعداد حملة الشهادات الجامعية والذين لا تتلاءم اختصاصاتها مع حاجات سوق العمل اللبناني. فلقد بلغ عدد المتخرجين من الجامعات اللبنانية 26879 يقابلهم 5289 من حصّة الشهادات المهنية والتقنية (2013). يجب الإشارة هنا إلى أن هذه المشكلة المركبة تواجه معظم دول العالم.

كذلك، فإن معظم العاملين في المهن الوسطى لم يتلقوا العلوم والتدريبات الأساسية التي تخولهم العمل فيها، وهم قد اكتسبوا بعض المهارات من خلال عملهم. وقد أشارت معظم القطاعات الإنتاجية إلى أن ضعف المهارات التقنية وغياب التدريب العملي لليد العاملة المتوفرة في سوق العمل يُحتمُّ على أصحاب العمل إعادة تدريبها وتعليمها بما يتلاءم مع طبيعة الأعمال المطلوبة، وهذا ما يزيد من كلفة الإنتاج ويقلل الإنتاجية مرحلياً ويؤثر سلباً على مستوى الأجور.

تستغل عملية المعادلة بين الشهادة المهنية والجامعية للعبور من الأولى إلى الثانية عبر المسارات الموجودة بين النظامين، هذا مع العلم أن لكل من هاتين الشهادتين دوراً خاصاً في سوق العمل. يجب أن يتم الفصل بين النظامين الدراسيين وألا يسمح بالمرور من النظام المهني إلى النظام الجامعي إلا بعد سنوات من العمل والخبرة.

يجب إعادة الاعتبار لأنظمة التقدير، كشهادة البكالوريا والشهادة المتوسطة. فبالنسبة للأولى (البكالوريا) اعتبر معظم الذين تمت مقابلتهم أن تحقيق نسبة نجاح تساوي 86% في الدورة الأولى في حين ينجح العدد المتبقي في الدورة الثانية، يشكل في الواقع فضيحة

وجريمة بحق مستوى التعليم في لبنان. أما الشهادة المتوسطة، فيجب أن تصبح ممراً تقييماً يحدد الاتجاهات التعليمية للطالب، وألا تكون مجرد امتحان تقليدي ينتج عنه ناجحون وراسبون، ما ينزع صفة الراسبين عن الذين يذهبون إلى التعليم التقني والمهني. ويعزز ذلك صورة التعليم التقني والمهني ويشجع الشباب على الإقبال عليه.

تستوجب إعادة تشكيل سوق العمل إعادة هيكلة النظام التربوي والدفع نحو التعليم المهني والتقني. ليست هذه العملية بمستحيلة ولكنها صعبة، وتتطلب استيعاب السلطة التشريعية للمعضلة من جوانبها كافةً وإلى قرارات حازمة على هذا الصعيد. ويعتبر إخراج عقلية التجارة من القطاع التربوي حاجة أساسية ليس لسوق العمل فحسب، وإنما أيضاً لإعادة بناء المستويات الثقافية والعلمية التي كان يتمتع بها لبنان. وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر إعادة الثقة بالتعليم الرسمي ودعمه على مستوياته كافة حاجة أساسية أخرى للبنان. لقد بلغت موازنة وزارة التربية عشية الحرب الأهلية 22% من إجمالي الموازنة العامة. أما اليوم، فلا تصل حتى إلى الـ7%.

3.5 المهن التقنية والفنية

تبين أن عدم تنظيم المهن وتوصيفها وغياب القيم الاجتماعية والمعنوية لها يشكل عائقاً أساسياً في وجه الشباب اللبناني في تعلم هذه المهن والعمل فيها؛ مع العلم أن مستويات الدخل للعاملين في أغلب هذه المهن (موظفين أو أعمال حرة) بالمقارنة مع بعض الوظائف المرغوبة من حاملي الشهادات الجامعية، إما تتساوى معها أو تزيد عليها. ويعاني العاملون في هذه القطاعات من مضاربة اليد العاملة غير اللبنانية فضلاً عن غياب الحمایات الاجتماعية في حال الأعمال الحرة.

ظهرت الحاجة إلى تنظيم مهن جديدة واستحداثها وتصنيفها في مختلف القطاعات. وفي هذا الإطار، يمكن تحويل مشروع المرصد الوطني للمهارات والكفاءات والمهّن، والذي يعمل على دراسة سوق العمل والتطابق حول المعايير المهنية والبرامج التأهيلية، إلى مؤسسة وطنية دائمة بعد الاستفادة من خبراته وأعماله.

3.6 فرص العمل والقطاعات الاقتصادية

يسود اعتقاد أن القطاعات الاقتصادية غير مولدة لفرص العمل. غير أن هذا الاعتقاد ليس إلا نصف الحقيقة، لأن النصف الآخر لها يؤكد أن اليد العاملة المتوفرة في سوق العمل لا تتلاءم، من حيث الشهادات والكفاءات والمهارات، مع فرص العمل المتوفرة حالياً في القطاعات الاقتصادية. إضافة إلى ما أورده معظم المشاركين في خلال الاجتماع معهم، فقد أشارت دراسة البنك الدولي لسنة 2012 إلى أن 41% من العاملين يقومون بأعمال لا تتوافق مع الشهادات والمهارات التي يتمتعون بها وإلى أن التربية والتعليم بشكلهما الحالي يشكلان عائقاً أمام التوظيف.

من خلال هذه الدراسة التي قمنا بها، تم تقدير عدد الشواغر (النتيجة عن عدم ملاءمة طالبي العمل مع الوصف الوظيفي للأعمال الشاغرة) من 10000 إلى 15000 في القطاع الصناعي، ومن 20000 إلى 30000 في القطاع السياحي. كما تُقدر نسبة الوظائف الفنية والتقنية التي يشغلها عمال من غير اللبنانيين وعلى المستويات كافة والتي يُمكن للبنانيين العمل فيها في حال اكتسابهم المؤهلات والمهارات المطلوبة بـ4 إلى 5 في المئة من العدد الاجمالي للعاملين في قطاعي الصناعة والسياحة، و25% في قطاع الإنشاءات، وهو عدد غير محدد في القطاع الزراعي الذي يشغل 40% من اليد العاملة البسيطة ويزيد من فرص العمل بنسبة 40% في القطاعات الأخرى.

تم تقدير عدد المنشآت الصناعية بخمسة آلاف مصنعاً تشغل حوالي 90000 عاملاً، وذلك من خلال احتساب معدل نمو يقارب 4% وانطلاقاً من الأعداد التي وردت في دراسة وزارة الصناعة لسنة 2007 (عدد المنشآت 4033 وعدد العاملين 82843). يمكن للقطاع الصناعي أن يستوعب العدد الأكبر من اليد العاملة التي ستوفر في سوق العمل في خلال الأعوام المقبلة إذا توفر له المناخ التنافسي العادل والمساعد على رفع معدل النمو الصناعي وإذا توفرت المؤهلات العلمية والتقنية لليد العاملة التي تتناسب مع متطلبات هذا القطاع.

يبلغ عدد العاملين في قطاع المطاعم والملاهي 155000 يعملون في 6000 مؤسسة دائمة و4000 مؤسسة موسمية. إن 75% من العاملين في هذا القطاع هم دون عمر الـ40 سنة، في حين أن 53% من السيدات العاملات في هذا القطاع هنّ دون عمر الـ30 سنة، أما الذكور

الذين لم يبلغوا الثلاثين فنسبتهم 48% (نقابة أصحاب المطاعم). يعاني القطاع من تواتر في الأعمال بسبب عدم كفاءات المستثمرين وقلة مهنيتهم. كما يُلاحظ تخوّف دائمٌ من خروج اليد العاملة الكفوءة من العمل وهجرتها.

يمكن للقطاع السياحي عامّةً وقطاع المطاعم والملاهي خاصةً أن يؤمن المزيد من فرص العمل على مستويين اثنين: الأول وظيفي والثاني ريادي في خلق مؤسسات صغيرة وميكروية (أي متناهية الصغر) الحجم. وهنا تبرز الحاجة إلى التقنية والمهنية في العمل. وقد اقترحت نقابة المطاعم والملاهي مشروع أكاديمية لمعالجة المسألتين المذكورتين، وهي على استعداد للمساعدة في الإدارة والتمويل من خلال إلزام المؤسسات بالمشروع.

يعاني القطاع الفندقي من مشاكل متعددة تؤثر سلباً على أعماله. فمن خلال بعض الحصریات والاحتكارات، تم حرمان هذا القطاع من مقدرات كانت تستعمل لزيادة الاستثمار فيه وتطويره والدعاية له ومن إمكانيات طبيعية عامة كانت تسهل له وتنشط له أعماله (كازينو لبنان، شركات التزلج، الشواطئ العامة، مغارة جعيتا الخ.).

يشكّل تعظيم النمو في القطاع السياحي حاجةً وطنيةً واقتصاديةً لأنه يخلق الكثير من فرص العمل. لهذا، نقترح إعادة النظر بالحصریات والاحتكارات ومعالجة مشكلة الملكيات العامة والشواطئ لأنها في الوقت الحالي تخلق نظاماً خدمتياً مرتفع الكلفة، ضعيف التنافسية، بطيء النمو.

وكمثال على هذه المسائل، كانت الحصرية التي يتمتع بها كازينو لبنان تؤمن عائداً للفنادق وللمجلس الوطني للسياحة (لتطوير السياحة) من خلال اقتطاع 20% من عائداته وتوزيعها على الفنادق في جبل لبنان وعلى المجلس الوطني للسياحة وقد تم إلغاء هذا الاقتطاع سنة 1994. غير أن إعادة العمل بنسبة الاقتطاع أو تفريع كازينو لبنان من إهدن إلى جزين من خلال اعتماد فندق أو فنادق معينة في كل منطقة، أو إلغاء الحصرية بشكلٍ يمكّن الفنادق من إنشاء صالات خاصة بهم، سيخلق 25 ألف فرصة عمل مباشرة ويؤدي إلى إنعاش القطاعات السياحية الأخرى المرتبطة بالقطاع الفندقي.

لقد فرض قانون تنظيم قطاع النفط والغاز على الشركات التي ترغب في التنقيب عن البترول واستخراجه شرطاً يتمثل بكون 80% من العاملين فيها من اللبنانيين، كما أعطى أفضلية 10% للشركات اللبنانية العاملة في مجال الخدمات و5% للسلع المنتجة محلياً. يقدر عدد الوظائف المطلوبة في خلال المرحلة الأولى من عمليات التنقيب وتحضير الإنتاج بما يتراوح بين 3000 و5000 وظيفة مباشرة. لا يوفر سوق العمل اللبناني حالياً أي يد عاملة متخصصة لهذا القطاع.

لكي يشكل القطاع الزراعي نقطة جذب لليد العاملة الشبابية، يجب على الحكومة اللبنانية أن ترعى وتحمي هذا القطاع، من خلال سياسة دعم وحماية واضحة، والاستمرار بدعم التصدير، وإنشاء شبكات الأمان للإنتاج، ونشر الوعي والإرشاد والمعرفة حوله.

3.7 فرص العمل والقطاعات المهنية الحرة

تتلخص مشكلة القطاعات المهنية الحرة المنظمة (المحامون، الأطباء، المهندسون، الصيادلة، أطباء الأسنان) بوجود فائض من ذوي الاختصاصات الذين يعاني قسم كبير منهم من قلة الإنتاجية. ويلاحظ استمرار تدفق الأعداد الكبيرة من المتخرجين سنوياً في هذه الاختصاصات غير المتمتعين (أغلبهم) بالمستويات التعليمية والتدريبية المطلوبة. تعاني صناديق التعاضد الخاصة بنقابات هذه المهن عجزاً نظرياً ناتجاً عن ازدياد أعداد المنتسبين وضعف المداخيل الناتجة عن أعمالهم، والملاحظ على هذا الصعيد هو الأعداد القليلة من المتقاعدين في هذه المهن.

أشارت نقابة أطباء بيروت إلى أن عدد المنتسبين إلى النقابة يبلغ 12300 طبيب، وأن الدخل الشهري لـ 60% منهم لا يتعدى المليون وخمسمائة ألف ليرة لبنانية؛ أما عدد القادمين الجدد إلى سوق العمل فيبلغ 600 طبيب سنوياً، وعدد الكليات التي تعطي شهادات في الطب فهو سبعة. لكل 300 مواطن لبناني ثمة طبيب وهو معدل يفوق بأربع مرات المعدل الذي تضعه منظمة الصحة العالمية والذي يساوي طبيباً لكل 1200-1300 مواطن.

3.9 سياسة الاستخدام والتوظيف

تبين أن إنشاء هيئة وإطار وطني لسوق العمل هو مطلب جماعي. ولكن، وفي ظل وجود المؤسسة الوطنية للاستخدام، تنتفي الحاجة لإنشاء مؤسسة أو هيئة جديدة. إن دعم هذه المؤسسة لكي تعمل بمثابة إطار ناظم لسياسة الاستخدام، سيشكل تغييراً جوهرياً في طبيعة سوق العمل في لبنان. إن تعزيز عمل المؤسسة وزيادة قدراتها المالية والبشرية هو مطلب أساسي يجب العمل عليه.

يعاني القادمون الجدد إلى سوق العمل من عدد من العقبات، أهمها الافتقار للخبرات اللازمة والمدة الطويلة التي يتم استغراقها للعثور على وظيفة والتوظيف فعلياً؛ ولهذا، يجب العمل على تحفيز القطاع الخاص لتسهيل عملية الفرصة الأولى في العمل.

بعد مراجعة مشروع « أول عمل للشباب » الصادر بالمرسوم رقم 8691، تبين وجود بعض الموانع العملية والتعقيدات الإدارية والمالية التي لا تشجع أصحاب العمل على الدخول به، إضافة إلى الغموض في بعض جوانبه بما لا يسهل على المستفيدين منه (الشباب) تغيير عملهم في خلال فترة السنتين. تقترح الدراسة تطوير هذا المرسوم وإصداره بقانون دائم وإجراء التعديلات اللازمة في قوانين الضرائب والعمل والضمان الاجتماعي.

3.10 قانون العمل

يؤدي وضع عقد اجتماعي جديد إلى تطور الأوضاع الاقتصادية ونموها، وهذا ما تشهد عليه التجارب في إيرلندا وإسبانيا. ومن شأن تحديث قانون العمل الحالي، بإقرار مشروع القانون المقدم إلى مجلس النواب، أن يفضي ليس إلى تحديث وتنظيم العلاقة بين أصحاب العمل والعمال على قواعد عصرية فحسب، وإنما إلى إحداث صدمة إيجابية في الاقتصاد ستخلق فرص عمل جديدة. وعلى هذا الصعيد، نقترح إدخال مبدئين إلى هذا القانون: الأول يتعلق « بالمرونة في العمل » (Flexibility) طبعاً كما توصّفها وتحددها منظمة العمل الدولية، والثاني مبدأ « العمل بالساعة للطلاب والشباب » لأنه يؤمن مدخولاً وخبرة لهم ويخفض كلفة الإنتاج والتدريب المترتبة على أصحاب العمل مع وضع الضوابط اللازمة له.

3.11 البيئة وسوق العمل

سيؤدي التحول إلى اقتصاد أخضر إلى خلق فرص عمل خضراء جديدة في مختلف القطاعات وعلى مختلف المستويات، وعلى سبيل المثال لا الحصر يمكن خلق 5000 فرصة عمل خضراء في القطاع الصناعي إذا التزم هذا القطاع بالقوانين والتشريعات البيئية.

إن العمل على وضع خطط مرحلية للالتزام البيئي للقطاعات الاقتصادية كافة لن يؤدي إلى تخفيف الأعباء الاقتصادية الناتجة عن التدهور البيئي فحسب، بل سوف يزيد من تنافسية المؤسسات ومن إنتاجيتها، ما يؤدي إلى زيادة في النمو وزيادة في فرص العمل.

ويشكل تطبيق القانون 444 (حماية البيئة) وإصدار المراسيم التطبيقية المعبر الأساسي لتحويل البيئة إلى مورد اقتصادي. فلا يمكن إيجاد سياحة بيئية من دون الالتزام بهذا القانون، ولا يمكن إيجاد شواطئ عامة من دون الالتزام بهذا القانون، ولا يمكن المحافظة على المناطق الخضراء وعلى المياه وعلى الطبيعة من دون إلزام الأعمال كافة بهذا القانون. لقد نصت المادة رقم أربعة من هذا القانون على عدد من المبادئ العامة ومنها:

- مبدأ العمل الوقائي لكل الأضرار التي تصيب البيئة، من خلال استعمال أفضل التقنيات المتوفرة.
- مبدأ « الملوّث - يدفع » الذي يقضي بأن يتحمل الملوّث تكاليف التدابير الوقائية ومكافحة التلوّث وتقليلها.
- مبدأ الاعتماد على المحفزات الاقتصادية كأداة مراقبة وتنظيم من أجل التخلص من كل مصادر التلوّث و/أو التخفيف منها وتعزيز سياسة التنمية المستدامة.
- مبدأ تقييم الأثر البيئي كوسيلة للتخطيط والإدارة من أجل مكافحة مصادر التلوّث وتدهور الموارد الطبيعية أو تقليلها أو تصغير حجمها إلى أدنى حدّ.

يبلغ عدد الصيادلة 7500. إضافة إلى سوء توزيعها الجغرافي. ثمة صيدلية لكل 400 لبناني، مع العلم أن المعدل العالمي هو صيدلية لكل 4000 شخص. فالقانون في لبنان قد حدد توزيع الصيدليات بحسب البعد الجغرافي والمسافة الفاصلة في ما بينها وليس بحسب عدد السكان المتواجدين في المنطقة المطلوب إنشاء صيدلية فيها. وتشير نقابة الصيادلة إلى أن المداخيل الشهرية لـ 82% من الصيدليات العاملة لا تكفي لتغطية كلفة التشغيل الشهرية.

بلغ عدد المحامين المسجلين في نقابة بيروت 9000 محامٍ بالإضافة إلى 1000 متدرج. يُقدر عدد المحامين الذين يعتمدون على مهنتهم كمدخول أساسي وأخير بما يتراوح بين 2500 إلى 3000 محامٍ، في حين يعمل 2500 إلى 3000 محامٍ بنسبة 70% في المحاماة و30% في أعمال أخرى مرتبطة بعمل المحامي؛ ويعمل 2000 إلى 2500 محامٍ بـ 70% في أعمال تتعلق بالمحاماة و 30% في أعمال ليس لها علاقة في مجالهم التخصصي؛ أما العدد المتبقي فيعمل في مجالات ليس لها علاقة بالمحاماة ومجالهم التخصصي.

يبلغ عدد المهندسين في نقابة بيروت 33882، أما في نقابة طرابلس فيبلغ حوالي 7 آلاف منتسب يعملون بأغلبهم خارج لبنان. يبلغ عدد القادمين الجدد إلى سوق العمل 2000 متخرج سنوياً يحصلون على شهادتهم من 23 كلية وجامعة في لبنان.

لا شك في أن معالجة مشكلة الفائض العددي الكبير في هذه القطاعات وتزايد المستمر سنوياً تستلزم نشر واقع هذه القطاعات وشرح التحديات التي تواجهها وخطورة تضخم مشكلات العمل فيها وتأثيرها على الاقتصاد والمجتمع. كما يجب وضع المصافي التلقائية للراغبين بالدخول إليها والملتحقين بسوق عملها، وتطبيق امتحانات الجدارة، وتحديد سقف إلزامي لعدد المتقدمين لدراسة هذه المهن مع تعيين حاجة السوق السنوية.

على خلاف القطاعات المهنية المذكورة أعلاها، يعاني قطاع الممرضين والممرضات نقصاً حاداً في أعداد العاملين والمقبلين على تعلم هذه المهنة. تلخّص النقابة أسباب هذه المشكلة بعددٍ من النقاط أهمها:

1. عدم إدراك المجتمع لأهمية مهنة التمريض في القطاع الصحي،
2. غياب شبكة الأمان الاجتماعي،
3. ضعف المردود المادي لهذه المهنة لغياب التنظيم والتصنيف العلمي والاختصاصات الأكثر علمية.

تقترح النقابة عدداً من المعالجات تبدأ من تغيير نمط التعامل من قبل الوزارات المعنية وتنتهي بإقرار مشروع القانونين المقدمين إلى المجلس النيابي والمتعلقين بتعديل قانون نقابة الممرضين والممرضات وإقرار مشروع قانون تنظيم مهنة التمريض.

3.8 المعلومات والأبحاث

يعاني لبنان من غياب الأرقام والمؤشرات عن سوق العمل وكيفية تطور الأعمال والحاجات لليد العاملة مستقبلياً. ثمة حاجة ماسة لإجراء مسح شامل كما يجب تحديث المعلومات كل سنة. يمكن القيام بهذه الخطوة في فترة الصيف والاستعانة بطلاب المدارس والجامعات. ويجب أن يتم العمل على هكذا مسح بالتعاون بين وزارة العمل ودائرة الإحصاء المركزي.

يمكن تطبيق المادة 9 من قانون إنشاء مديرية الإحصاء المركزي والتي تنص على ما يلي: « لا يسمح لأي وزارة أو إدارة عامة القيام بأي إحصاء إلا بالتعاون مع الإحصاء المركزي ». يؤدي تطبيق هذه المادة إلى تفعيل الإحصاء المركزي وتوسيع أعماله وزيادة قدراته، كما يجعل المعلومات متوفرة مركزياً وبمتناول الجميع.

من شأن الأبحاث، في حال اعتمادها، أن تخلق فرص عمل للشباب.

4. دور مجلس النواب

للمجلس النيابي مختلف هيئاته (الهيئة العامة واللجان واللجان المشتركة) دور رئيس في معالجة مشكلة عمل الشباب. فأدوات التشريع والمراقبة والتمويل هي الأدوات الصالحة والضرورية لنقل السياسة الشبابية من المرحلة النظرية إلى حالة التطبيق الفعلي.

ولهذا نقترح أربعة أنواع من التوصيات: خاصة، وتشريعية، ورقابية، وتمويلية.

4.1 توصية خاصة بإنشاء مكتب فني متخصص

تقوم اللجان النيابية بأعمال تشريعية ومراقبة وتمويل تختص بمواضيع علمية وتقنية، ومن الطبيعي أن يكون بعض أعضاء هذه اللجان غير متخصصين في هذه المواضيع، إضافة إلى عدم تخصصية أغلب أعضاء المجلس النيابي.

يقوم حالياً مشروع الدعم التقني التابع لبرنامج الأمم المتحدة بتوفير الخبرة والاختصاصات اللازمة للجان.

بالإضافة إلى أعمال المشروع، تقترح هذه الدراسة إنشاء مكتب فني متخصص لكل لجنة أو مكتب واحد تشمل مهامه اللجان كافة على غرار المكتب الموجود في مجلس العموم البريطاني والمعروف بـ (POST (Parliamentary Office for Science and Technology

4.2 في التشريع

على مجلس النواب من خلال الهيئة العامة واللجان المختصة واللجان المشتركة العمل على إصدار قوانين تتعلق بالمواضيع التالية وإقرارها:

الحمايات الاجتماعية

- تحديث قانون الضمان الاجتماعي
- إنشاء صندوق للبطالة
- إنشاء صندوق لضمان الشيخوخة ونهاية الخدمة والتقاعد (مشروع القانون متوفر)

سوق العمل والاستخدام

- إقرار مشروع قانون العمل الجديد والموجود لدى مجلس النواب وإدخال مبدئين إليه: الأول، يتعلق «بالمرونة في العمل» (Flexibility) طبعاً كما توصفها وتحددها منظمة العمل الدولية، والثاني مبدأ «العمل بالساعة للطلاب والشباب» لأنه يؤمن مدخولاً وخبرة لهم ويوفر في كلفة الإنتاج والعمل المترتبة على صاحب العمل.
- تعديل المرسوم الاشتراعي الخاص بالمؤسسة الوطنية للاستخدام وإصداره بقانون بما يتناسب مع حجم المهمات الملقاة على عاتقها وتوسيع أعمالها ومهامها بما يجعلها هيئة ناظمة لسوق العمل. وعلى سبيل المثال لا الحصر إجراء التعديلات التالية:
- 1. تعديل مجلس إدارة المؤسسة وتوسيعه ليضم، إلى جانب أعضائه الحاليين، ممثلين عن القطاعات التربوية الخاصة، والوزارات المختصة (الصناعة والسياحة والزراعة والاقتصاد والتجارة)، والنقابات المهنية الحرة (المحامين والأطباء والصيادلة والمهندسين)، وجعل ممثل أصحاب العمل نائباً لرئيس مجلس الإدارة.

مشروع التعاون بين مجلس النواب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- 2. ربط مكاتب الاستخدام الخاصة بالمؤسسة وحصولها على رخص العمل والتصنيف منها وربط قاعدة معلوماتها بما ينظم أعمالها ومركز المعلومات ويؤمن لها دخلاً خارجياً دائماً.
- تطوير المرسوم رقم 8691 الخاص بإنشاء «فرصة العمل الأولى للشباب» وإصداره بقانون والقيام بالتعديلات الواجبة في قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي وقانون الضرائب لتتضمن التالي:

1. تسدّد الحكومة بدلاً عن أصحاب العمل ومباشرة إلى الضمان الاجتماعي القيم نفسها المنصوص عليها في المرسوم
 2. اعتبار مدة السنتين فرصة عمل أولى حتى لو قام الشخص بتغيير عمله من مؤسسة إلى أخرى
 3. تحديد تعويض الصرف من العمل في خلال هذه المدة بنسبة 8.5% من مجمل الأجور التي تقاضاها العامل
 4. عدم خضوع عقود العمل (الفرصة الأولى) لأحكام محاكم العمل
 5. عدم خضوع هذه الأجور لضريبة الأجر
- تعديل قانون الضرائب على الأرباح، وذلك بإخراج قيمة التدريب والبدلات المالية التي يتلقاها العامل في خلال مدة التدريب من الأرباح.
 - العمل على شمول اليد العاملة غير اللبنانية بالقوانين والتشريعات الحامية لمستوى معيشة اليد العاملة اللبنانية (الحد الأدنى للأجور، التقديرات الاجتماعية) ما يضيّق هامش المنافسة بينها وبين مثيلاتها اللبنانية.

تنظيم المهن والوظائف

- إنشاء مجلس وطني للمهن والوظائف مهمته تنظيم المهن غير المنظمة وتوصيفها ووضع الضوابط القانونية والعلمية والتدريبية لأعمالها وتطويرها بحسب ما تدعو الحاجة، وتوصيف الوظائف العامة والخاصة.
- إقرار مشروع قانون تعديل قانون نقابة الممرضين والممرضات
- إقرار مشروع قانون تنظيم مهنة التمريض
- تطوير أصول المحاكمات والتعجيل بها بما يؤدي إلى اختصار مدة التقاضي وينتج عنه توفير فرص عمل جديدة للمحامين.

النظام التربوي

- إعادة تنظيم الجامعة اللبنانية وهيكلتها كمدخل لتنظيم التعليم العالي ووقف إعطاء التراخيص للجامعات التجارية.
- سن قانون لهيئة وطنية للتوجيه المهني تعمل على وضع النصوص التي تنظم الاختصاصات في التعليم المهني والتقني
- سن قانون لهيئة عليا للمؤهلات تتمثل مهمتها بوضع مستويات للمهارات والمؤشرات وبناء البرامج وتحديد المناهج المناسبة على أن تضم ممثلين عن القطاعات الاقتصادية.
- إقرار مشاريع القوانين التالية:
- 1. هيكلية المديرية العامة للتعليم العالي
- 2. إنشاء هيئة وطنية لضمان الجودة
- 3. قانون تنظيم التعليم العالي

القطاعات الاقتصادية

- تعديل القوانين السياحية وتحديثها لتتلاءم مع التطورات الحاصلة في هذا القطاع، وتحديث قانون إنشاء المؤسسات السياحية.
- تأسيس مشروع الـ AgroPlus الموجود في IDAL وإنشاؤه كمؤسسة دائمة تُعنى بدعم المنتجات الزراعية وتطويرها.
- النظر في التشريعات الناظمة للقطاعات الملحقه بقطاع البترول: النقل - النقل الجوي الخ. وتطويرها بحيث تتلاءم مع متطلبات هذا القطاع.

- مطالبة الحكومة اللبنانية بوضع سياسة تنمية اقتصادية متكاملة، تكون محفزة للقطاعات الإنتاجية، وتحدد الهوية الاقتصادية للبنان التي بدورها تحدد السياسات التربوية وسوق العمل.
- الطلب من وزارة العمل والشراكة مع مديرية الإحصاء المركزي القيام بمسح ميداني لسوق العمل، لتحديد ما هو متوفر حالياً ومعرفة المطلوب مستقبلاً
- العمل مع نقابات المهن الحرة على تطبيق القوانين الخاصة بهذه النقابات وتطويرها بما يتيح المجال للعاملين الجدد في هذه المجالات، والمساعدة على تحديد سقف إلزامي لعدد المتقدمين للدراسة في هذه المهن مع تعيين حاجة السوق السنوية
- رفع توصية إلى وزارة التربية بإعادة العمل بامتحان الجدارة للمهندسين والمعروف بمرسوم ميشال إده، وفي حال عدم القيام بذلك طرحه كمشروع قانون
- العمل على قيام وزارة التربية بالتالي:
 1. توقيف المعادلة الفورية بين الشهادة المهنية والشهادة الجامعية والسماح باستعمال المسارات الموجودة بين النظامين بعد العمل في الشهادة الأولى واكتساب الخبرة اللازمة
 2. ربط مخرجات التعليم بحاجات القطاعات الإنتاجية وإلزام التعاون مع هذه القطاعات عند وضع المناهج
 3. إعادة الاعتبار لأنظمة التقدير كشهادة البكالوريا والشهادة المتوسطة
 4. إنشاء معهد تدريب وتعليم فني وتقني عام مختص بقطاع البترول، وحصر الشهادات الجامعية في كلية واحدة (الجامعة اللبنانية)
 5. إنشاء أكاديمية مهنية مهمتها الأولى رفع مستوى القادمين الجدد على قطاع المطاعم والمقاهي من عمال ومستثمرين، ومهمتها الثانية تدريب العاملين والمستثمرين الحاليين
- العمل مع وزارة الطاقة على التوعية ونشر المعلومات حول قطاع البترول وشرحه بتفاصيله للمواطنين عموماً
- العمل على إلزام سياسة الحكومة بدعم القطاع الزراعي وحمايته، ووضع البرامج الإرشادية والتوجيه والتوعية وخلق مفهوم العمل الزراعي
- مراقبة تطبيق القانون 444 - الشريعة البيئية
- مراقبة تطبيق المادة 9 من قانون إنشاء مديرية الإحصاء المركزي
- العمل على إلزام وزارة البيئة ووزارة الصناعة ووزارة السياحة ووزارة الزراعة والقطاعات الاقتصادية بوضع برامج للالتزام البيئي

4.4 في التمويل (الموازنة العامة)

- وضع بند خاص للأبحاث من ضمن الموازنة العامة (المجلس الوطني للبحوث العلمية، مركز البحوث الصناعية، الخ.)، وتحفيز المؤسسات على المشاركة في تمويله من خلال الاقتطاع الضريبي.
- توفير موازنة كافية للمؤسسة الوطنية للاستخدام من أجل إتاحة الفرصة أمامها لأداء مهماتها.
- رفع موازنة وزارة التربية من أجل تطوير التعليم الرسمي وإرجاعها إلى ما كانت عليه عشية الحرب الأهلية سنة 1975
- رفع قيمة الموازنة الخاصة بالجيش اللبناني
- تضمين بند واضح في الموازنة العامة يعمل به كشبكة أمان دائمة للتعويضات الزراعية في حال طالتها التغييرات المناخية

5. خلاصة

تستدعي خصوصية مشكلة عمل الشباب في لبنان وتعقيدها وخطورتها أقصى درجات الالتزام من قبل المعنيين بالمعالجات المطروحة. المجلس النيابي هو المعني الأول بهذه الدراسة وتوصياتها، وهو مدعو للتصدي لهذه المشكلة والدفع بها نحو الحلول الناجعة.

قد تشكل الحلول المطروحة لعمل الشباب مخرجاً للبنان للعبور من مرحلة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية إلى مرحلة الازدهار والرفاه، لأنه لا يمكن الفصل بين معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية لهذه الشريحة الواسعة من المجتمع اللبناني بمعزل عن المعالجات الوطنية الشاملة، كما أن النتائج الإيجابية للمعالجات ستعكس حكماً على المستوى الوطني العام.

أما الإسراع في معالجة هذا الموضوع فهو حاجة ملحة بسبب تفاقم المشكلة سنة بعد سنة وتضخمها، بالأخص أن 45% من اللبنانيين هم دون الـ21 عاماً وهذا ما سيشكل تحدياً كبيراً في السنوات القليلة المقبلة. وسيؤدي عدم معالجة هذه المشكلة إلى المزيد من التدهور الاقتصادي والاجتماعي، بسبب ارتفاع أعداد العاطلين عن العمل وأعداد الفقراء، ما سيشكل خطراً على الأمن المجتمعي والاستقرار في لبنان.

ملحق رقم 1

لائحة المشاركين في الإجتماع الأول المخصص لمجموعة عمل الأمم المتحدة الخاصة بالشباب المنعقد بتاريخ 17 تموز - يوليو 2013

- سولنج سعادة، مساعدة ممثل الفاو - FAO
- ندى سويدان، مسؤولة برامج - UNDP
- جهانة كرامة، مسؤولة برامج منظمة العمل الدولية - ILO
- إسماعيل حماد، مستشار التوظيف - UNRWA
- زياد كوش، مدير مشروع التدريب المهني - UNRWA
- سامر سرحان، UNRWA
- باسكال موصلي، UNRWA

ملحق رقم 2

لائحة المشاركين في الإجتماع الثاني المخصص لمنتدى الشباب حول السياسة الشبابية المنعقد بتاريخ 17 تموز - يوليو 2013

- سعادة النائب سيمون أبي رميا، رئيس لجنة الشباب والرياضة
- كمال شيا، رئيس جمعية مسار
- جوزيان مخول، SIDC, Program Assistant
- عبد الكريم فروخ، جمعية تنظيم الأسرة في لبنان
- إيلي مدلج، تيار المردة
- لوسيان مرهج، حزب الوطنيين الأحرار
- جوانا معوض، حزب الوطنيين الأحرار
- رويدا بو حيدر، حزب الوطنيين الأحرار
- إيلي معلوف، حزب الكتائب
- مروان عبدالله، حزب الكتائب
- جيسيكاففوف، حزب الكتائب
- ربيع مصطفى، الحزب العربي الديمقراطي
- فادي الصايغ، إتحاد المعوقين
- ياسمينة السبع، النهار
- مراد عياش، جمعية مسار
- يوسف بسام، حزب الله
- حسن مروة، حزب الله
- محمود دعبول، رئيس جمعية شباب المشاريع
- حسان الاشمر، حركة أمل
- علي وهبي، حركة أمل
- جاد شيا، منظمة الشباب التقدمي
- حمد أي مرشد، منظمة الشباب التقدمي
- أحمد حسن، إتحاد الشباب الوطني/ المؤتمر الشعبي اللبناني

- واقع المهندسين وسوق العمل، دراسة ميدانية، نقابة المهندسين بيروت، تشرين الأول - أكتوبر 2002
- «السياسة الشبابية في لبنان» نيسان - أبريل 2012
- الاجتماع العادي لهيئة المندوبين، منشورات نقابة المهندسين - بيروت، آذار - مارس 2013
- النظام الداخلي للمجلس النيابي، بيروت، تشرين الأول - أكتوبر 1994
- تحديد كافة الاختصاصات، قرار رقم 80/80 - وزارة الدفاع الوطني
- وثيقة السياسة الشبابية في لبنان، مراجعة قانونية وتقنية - منتدى الشباب حول السياسات الشبابية- بيروت نيسان - أبريل 2012
- استراتيجية النهوض بالقطاع الزراعي، برنامج عمل- كانون الاول - ديسمبر 2009- وزارة الزراعة
- التقرير السنوي الأول حول تقدم العمل في استراتيجية النهوض بالقطاع الزراعي- بيروت، كانون الاول - ديسمبر 2010 - وزارة الزراعة
- المرسوم الاشتراعي رقم 8691 إنشاء برنامج «العمل الأول للشباب» في المؤسسة الوطنية للاستخدام، بيروت آب - أغسطس 2012
- مرسوم اشتراعي رقم 80 «إنشاء مؤسسة عامة تدعى المؤسسة الوطنية للاستخدام» 1977-02-02
- قانون الضمان الاجتماعي
- قانون حماية البيئة رقم 444
- مشروع قانون تحديث قانون العمل وملحقاته
- مقترحات نقابة الممرضين والممرضات بخصوص التقديمات والحوافز
- رسالة نقابة الممرضين والممرضات إلى وزير الصحة العامة
- إطار استراتيجية لمكافحة البطالة في لبنان، دال حتي، جمعية قدرات
- السفير تحاور القطاعات والنقابات، مقابلة مع نقيب المهندسين
- قانون إنشاء هيئة إدارة قطاع البترول
- The Lebanese Industrial Sector, facts and Findings - Beirut 2007
- Article 23 of the Universal Declaration of human rights
- Youth_Policy_Formulation_Manual_Excerpts_Eng-2009
- Dakar youth empowerment strategy 2001
- The Universal Declaration of human rights
- The World Program of Action for Youth to the Year 2000 and Beyond
- World Bank Study, December 2012, Republic of Lebanon Good Jobs Needed The Role of Macro, Investment, Education, Labor and Social Protection Policies
- Work and the Yung: Generation Jobless; The economist. April 27, 2013
- ILO, Arab Employment Forum (AEF), preparatory documents, Beirut 28-29 July 2009
- ILO, Global Job Pact
- The Youth Employment Crisis: A call for action, Resolution and conclusion of the 101st session of ILC, Geneva, 2012
- Resolution concerning youth employment, ILC, 2005
- Youth: Pathways to decent work, ILO, Geneva 2005
- Tackling the youth employment crisis: A macroeconomic perspective; Employment working paper No.124, ILO 2012
- The ILO declaration on Fundamental principal of rights at work (1998)
- The Medical Examination of Yung Persons (Non-Industrial Occupations) convention (1946)

ملحق رقم 3

لائحة المشاركين في الإجتماع الثالث المخصص للإدارات العامة والشركاء والخبراء المنعقد بتاريخ 18 تموز - يوليو 2013

- عبد الله رزوق، مدير عام وزارة العمل
- د. بيرج هاتجيان، مدير عام وزارة البيئة
- داني جدعون، مدير عام وزارة الصناعة
- العميد طاهر أبو إبراهيم، قيادة الجيش
- العميد الركن نواف الجباوي، قيادة الجيش
- العقيد عبد الحكيم ضاهر، قيادة الجيش
- أنطوان البستاني، نقيب الأطباء
- مكدا بستاني، نائب مدير / جمعية مصارف لبنان
- ندى سعادة، ممثلة نقيب صيادلة لبنان
- ناتالي ريشا، مدير نقابة الممرضات والممرضين
- روجيه أبي راشد، المستشار القانوني لنقابة الممرضات والممرضين
- جورج نخلة، نقابة المحامين في بيروت
- جان أبي فاضل، مدير عام المؤسسة الوطنية للإستخدام
- رتيب صليبا، مدير عام سابق لوزارة العمل
- داني عبود، جمعية الصناعيين
- عمر حوري، مساعد عميد كلية الحقوق جامعة بيروت العربية
- غسان ابي زيد ضو، مدير دائرة الانخراط المهني جامعة القديس يوسف
- روجيه خياط
- خليل عبود، مدير مكتب التوجيه والإنخراط المهني / USEK
- رامي عطاالله، المجلس المذهبي الدرزي
- زياد كامل، أمين الصندوق في نقابة أصحاب المطاعم
- خالد نزها، نائب رئيس نقابة أصحاب المطاعم
- كوزيت زغيب، مديرة مكتب نقابة أصحاب المطاعم
- دال الحتي، جمعية قدرات

يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شبكة التنمية العالمية التابعة للأمم المتحدة وهو يدعو إلى التغيير وإلبي تحقيق نفاذ البلدان إلى المعرفة والخبرة والموارد من أجل مساعدة الشعوب على التمتع بحياة أفضل. ونحن نعمل على الأرض في 166 بلداً ونتعاون معها في تطبيق الحلول التي أوجدتها لمواجهة تحديات التنمية العالمية والوطنية. وفي وقت تقوم فيه هذه البلدان بتطوير قدراتها المحلية، تعتمد على الشعوب المنضمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعلى شركائنا العديدين.

لمزيد من المعلومات

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
مبنى البنك العربي الإفريقي الدولي
شارع المصارف - النجمة، بيروت 2011 5211
لبنان

البريد الإلكتروني: registry@undp.org.lb
الموقع الإلكتروني: www.undp.org.lb



شعوب ممكنة
أم صامدة.



الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب



شعوب متمكنة
أم صامدة.